

مقابلة

منذ أشهر، زلّ لسان سعد الحريري أمام وفد الهيئة المنظّمة للاتصالات، فقال في سياق حديثه «إن قطاع الاتصالات سيتعرّض لـ TOTAL COLLAPSE». يومها، كان الحريري يسعى إلى إخضاع شربل نحاس ولجم خطواته «التغييرية». إلا أن عبارة مماثلة نطق بها غازي يوسف أمس، ما يعني أن الحريري لم يتراجع عن خطته «التخريبية». لكن هذه المرّة لأهداف أكبر: النيل من السلم الأهلي والأمن والاقتصاد... على قاعدة «من بعدي ما ينبت حشيش»

هذا الدليل على تلفيق «الأخبار»!

غازي يوسف يعلن بدء عملية تخريب الاتصالات

محمد زبيب

كان النائب غازي يوسف شديد الالتزام بقراءة النص المعدّ له في مؤتمره الصحافي أمس، والصدفة وحدها طبعاً جعلت هذا النص شبيهاً، إلى حدّ التطابق «الحرفي»، مع تقريرين «صحافيين» نشرنا على يومين متتاليين في صحيفة «النهار» تم في صحيفة «السواء»، بتوقيع اسمين مختلفين... لم لا؟ فمدون النص شخص واحد، هو عبد المنعم يوسف، الذي يشغل منصب مدير الصيانة والاستثمار في وزارة الاتصالات ورئيس مجلس الإدارة - المدير العام لهيئة إدارة واستثمار منشآت شركة راديو أوريان وتجهيزاتها، والمعروفة باسم «أوجيرو»، وهي

الهيئة التي حولها فريق «اليوسفين» إلى «ميليشيا أمر واقع»، وانتحل لها صفة «شركة أوجيرو تيلكوم» وسجّل باسمها ممتلكات عامة، تمهيداً للانقضاض عليها وعلى قطاع الاتصالات عموماً. كان النائب يوسف شديد الالتزام بقراءة النص لكي لا يرتكب أي غلطة، فمهمته هذه المرّة «خطيرة» جداً، إلى درجة أن تنفيذها قد يعرضه للمساءلة القضائية، فقد وقع عليه الاختيار لإطلاق «الإشارة» العلنية لتنفيذ الخطة الرامية إلى تعطيل الاتصالات في لبنان، بالترزامن مع خطط أخرى يُشغل فريقه بتنفيذها، وتشمل إشارة النعرات المذهبية والإضرار بالنقد الوطني وزعزعة النظام المصرفي وبث الشائعات...

لقد قرأ النص بارتباك شديد، وهو يعلن تعرّض الاقتصاد لما يُسمى «MELTDOWN» وهبوط شبكة الاتصالات «BREAKDOWN»، بما سيؤدّي إلى تعطيل استخداماتها في المنازل والمؤسسات والمصارف والفضائيات... والأجهزة الأمنية! هل هناك وضوح أكثر من ذلك؟ فريق «اليوسفين» يعمل ليل نهار على محاولة عرقلة أي حل «صائب» لمشكلة تسديد رواتب مستخدمي «أوجيرو» وفواتير الموردين وثمن المحروقات... وفي الوقت نفسه، يدعي الحرص على هذه المؤسسة، فيحرض العاملين فيها على افتعال إضراب استباقي، ويحرض الموردين على عدم تزويد السنترالات بالمحروقات التي تحتاج إليها، بذريعة عدم

شربل نحاس (أرشيف - بلال جاويش)

والمحافظة على سلامة البلاد وأمن المواطنين ومصالحهم الحيوية. إلا أن التزام النائب يوسف بالنص المكتوب، لم يجنّب الغلط؛ فهو اضطر للإجابة عن أسئلة الصحافيين على عجل خلافاً لعاداته في إكثار الكلام حباً للظهور، فردّ بأقتضاب على سؤال يتعلق بصفقة تولّى عبد المنعم يوسف إبرامها مع شركتي الخليوي السابقتين «سيليس» و«البيانسل»، بطلب من رئيس مجلس الوزراء السابق فؤاد السنيورة ووزير الاتصالات السابق مروان حمادة، وتقتضي بتحميل المواطنين اللبنانيين كلفة تسديد نحو 50 مليون دولار من الضرائب المترتبة على هاتين الشركتين من جرّاء قبضتهما تعويضات سخية بعد قرار الرئيس الراحل رفيق الحريري تأمين شبكتي الخليوي في عام 2001. فاكتمل يوسف بالقول: «إن هذه تليفقة من تليفقات صحيفة الأخبار».

قول يوسف إن هذه «تليفقة»، وهو العارف جيداً أنها حقيقة، يعني أن كل ما قاله في مؤتمره الصحافي

وجود مال لتغطية مثل هذه النفقات، علماً بأن إدارة «أوجيرو» ليست موصوفة بأنها حريصة على تسديد ما يجب عليها في المواقيت المحددة عندما كانت تغرق بوفر مالي غير مبرر تحقيقه في مؤسسة عامة لا تعمل إلا مع «زبون» واحد هو الدولة. وعلماً أيضاً بأنها تحتجز حالياً نحو 30 مليار ليرة بحجة تكوين مؤونات لتغطية فروقات تعويضات نهاية الخدمة لكل مستخدم ينهي مدة خدمته القانونية، أي إن هذه «الإدارة» تريد أن تقنع المستخدمين بأنها حريصة على حقوقهم إلى درجة أنها تفضل تكوين مؤونات لن يستحق صرفها إلا بالمفرق على مدى سنوات طويلة إلى الأمام، بدلا من تسديد رواتب يحتاج إليها المستخدمون للايفاء باحتياجاتهم المعيشية في نهاية هذا الشهر... أليست هذه المفاضلة مثيرة للشك؟ على أي حال، قرأ النائب يوسف النص، وبات الأمر بعهدة المؤسسات المعنية التي يجب عليها إجراء التحقيقات اللازمة لتبيان الحقائق

67

مليون دولار

هي كلفة تجهيز شبكتي الخليوي بخدمة الجيل الثالث، بحسب العقود التي وقّعها وزير الاتصالات شربل نحاس، إلا أن النائب غازي يوسف ادّعى أمس أن الكلفة بلغت 200 مليون دولار، مشيراً إلى أن هذا الإنفاق «بلا طعمة»، علماً بأنه اشتكى من تراجع مرتبة لبنان العالمية في هذا المجال!

كرم الدولة



وقّع عقد مخالصة مع شركتي «سيليس» و«البيانسل» بتاريخ 26/5/2006، وقد نصّت المادة الثامنة منه على ما يأتي: «تلتزم الجمهورية اللبنانية، بصفقتها فريقاً في الاتفاق الحاضر، بأن تتحمّل أي متوجّبات، رسوماً أو ضرائب مهما كانت طبيعتها ومهما كانت السلطة الصادرة عنها، بالنسبة إلى المبالغ المشار إليها في اتفاق المخالصة هذا، حتى في حال تحويل الأموال خارج لبنان...». ونصّت كذلك على «المبالغ المدفوعة بموجب هذا العقد تنطوي على طابع تعويضي... وإذا فرضت أي ضريبة تأخذها الجمهورية اللبنانية مباشرة على عاتقها».

قطاعات

نقل بري

أسعار اللوحات العمومية... نار

شهدت أسعار اللوحات العمومية المتداولة في السوق السوداء ارتفاعاً غير معهود سابقاً. فقد بلغ سعر اللوحة الواحدة لخمسة ركاب، 30 مليون ليرة، أي 4 أضعاف سعرها الرسمي البالغ 7,5 مليون ليرة. أما اللوحات العمومية التي تستعمل لأكثر من 5 ركاب (فان، أو باص...) فقد زاد سعرها عن 45 مليون ليرة، أي أضعاف السعر الرسمي أيضاً.

هذه الأعراض بدأت تظهر منذ نحو سنة مع إقرار مراسيم تنظيم قطاع النقل البرّي. ففي ذلك الوقت كانت هناك فكرة متداولة عن أن التنظيم سيؤدّي إلى خفض عدد اللوحات العمومية، بالترزامن مع انخفاض أعداد الأليات العاملة في النقل البرّي الخاص، لا سيما تلك التي تعمل حالياً بلوحات مزوّرة، أو لوحات غير حمراء... فاستند عدد من تجار اللوحات على معلوماتهم المستقاة من رؤساء النقابات والاتحادات المطلعين على المفاوضات في وزارات الداخلية والأشغال والنقل وسواها، لإطلاق موجة شراء لوحات عمومية

بأسعار مرتفعة، من أجل بيعها لاحقاً بأسعار خيالية. ومن المعروف أن هؤلاء التجار هم متمولون أو نافذون في القطاع مدعومون سياسياً، ولديهم مكاتب وأشخاص يساعدهم على إطلاق الشائعات للاستفادة من عمليات السمسرة... فضلاً عن أن السائقين العموميين ينجذبون بسرعة إلى الشائعات ويسهمون في إنتشارها بين العامة.

لهذه الأسباب ارتفعت أسعار اللوحات العمومية، لا سيما تلك المسجّلة 5 ركاب أو 14 ركاباً. لكن تراجع الأسعار ليس بالسهولة نفسها، فالموضوع بات عرضة للاحتكار التجاري من قبل مجموعات منظّمة تهدف إلى تحقيق أقصى ربح من شراء ومبيع اللوحات العمومية. وتجدر الإشارة إلى وجود نحو 53 ألف لوحة عمومية في لبنان، وهي تعمل في لبنان بصورة عشوائية ومن دون أي تنظيم.

(الأخبار)

2346 مليون دولار العجز التجاري حتى شباط

ارتفع العجز التجاري في نهاية شهر شباط 2011 إلى 2346 مليون دولار مقارنة بـ1796 مليون دولار في الفترة نفسها من عام 2010، أي بزيادة قيمتها 550 مليون دولار، وما نسبته 30,6%.

وبحسب الإحصاءات الصادرة عن مديرية الجمارك اللبنانية، فإن الصادرات تراجعت في أول شهرين من السنة الجارية لتبلغ 601 مليون دولار، مقابل 655 مليوناً في الفترة نفسها من عام 2010 و657 مليوناً في الفترة نفسها من عام 2009. أما الواردات، فقد ارتفعت في هذه الفترة لتبلغ 2947 مليون دولار مقارنة بـ2451 مليون دولار في أول شهرين من عام 2010 و2102 مليوناً في الفترة نفسها من عام 2009.

أما في شهر شباط وحده، فإن العجز المسجّل انخفض إلى 914 مليون دولار، مقارنة بـ1432 مليوناً في شباط 2010، و659 مليون دولار في شباط 2009، علماً بأن الصادرات في شهر شباط ارتفعت إلى 304 ملايين دولار مقارنة بـ297

(الأخبار)